





أنواع العدد



العدة : هى المدة التى تمكثها المرأة بعد الطلاق أو بعد الوفاة دون أن تسمح لرجل بخطبتها ، كما سبق بيانه عند الكلام على الخطبة ، وسميت عدة لأنها تعد و تحصى .

وأنواعها أربعة :

- ١ - عدة المطلقات من ذوات الحيض
 - ٢ - عدة المطلقات من الآيسات واللائى لم يحضن .
 - ٣ - عدة الحوامل .
 - ٤ - عدة المتوفى عنها زوجها .
- واليك - أيتها الأخت المسلمة - بيان هذه الأنواع الأربعة .

عدة المطلقات من ذوات الحيض

إذا كانت المطلقة من ذوات الحيض فعدتها ثلاثة قروء ، لقوله تعالى : ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة : ٢٢٨] .

وقد اختلف الفقهاء فى معنى القُراء ، فقال بعضهم : هو الطهر .

وقال بعضهم : هو الحيض .

وأتى كل فريق منهم بدليل من الكتاب والسنة واللغة يرجح قوله .

ويترتب على هذا الخلاف ، كما قال ابن رشد فى كتابه بداية المجتهد^(١) :

أن من رأى أنها الأطهار رأى أنها إذا دخلت الرجعية عنده فى الحيضة الثالثة لم يكن للزوج عليها رجعة ، وحلت للأزواج .

ومن رأى أنها الحيض لم تحل عنده حتى تنقضى الحيضة الثالثة .

وقد كتب ابن القيم فى زاد المعاد بحثاً طويلاً فى معنى القراء شرعاً ، فرجح بالأدلة

(١) ح ٢ ص ٩١ .

أنه الحيض .. فإن طلقت المرأة بعد الدخول بها طلاقاً رجعيّاً أو بائناً^(١) وكانت من ذوات الحيض وجب عليها أن تعتد بثلاث حيضات ، فإن طهرت من الحيضة الثالثة جاز لها أن تتزوج بمن شاءت من الرجال .

عدة الآيسات واللائى لم يحضن

عرفنا فيما سبق أن عدة المطلقات من ذوات الخيض ثلاثة قروء (حيضات أو أطهار) على الخلاف الذى قدمناه .

أما الآيسات من الحيض - بكبر سنهن ، أو اللائى لم يحضن لصغر سنهن - فعدتهن ثلاثة أشهر .

قال تعالى : ﴿ وَاللَّائِي يَسْنَنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحْضُنَّ ﴾ [الطلاق : ٤]

عدة الحمل

اتفق العلماء جميعاً على أن عدة المطلقة إن كانت حاملاً وضع حملها سواء كانت مطلقة طلاقاً رجعيّاً أم بائناً ، لقوله تعالى فى سورة الطلاق : ﴿ وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ [الطلاق : ٤] .

فمن طلقت من زوجها ثم وضعت حملها ولو بعد الطلاق بساعة فقد انقضت عدتها وحلت للأزواج .

ولكن إذا عقد عليها رجل وهى نفساء لا يحل له أن يجامعها إلا بعد أن ينقطع عنها الدم وتغتسل .

(١) الطلاق البائن : هو الذى ليس للزوج أن يراجع زوجته بعده ، إلا بعقد ومهر جديدين إن لم يكن طلاقها ثلاثاً ، فإن طلقها ثلاثاً فلا تحل له إلا بعد أن تنكح زوجاً غيره .

❦ عدة المتوفى عنها زوجها ❦

كانت المرأة في الجاهلية إذا توفى عنها زوجها تمكث بعده سنة كاملة في أفقر مكان من بيوتها ، لا تغتسل ولا تمس طيباً ، فجاء الإسلام فجعل عدتها أربعة أشهر وعشرة أيام بلياليهن ، سواء مات زوجها بعد الدخول بها أو قبله .
قال تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَتُوفَوْنَ مِنْكُمْ وَيَذُرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴾ [البقرة: ٢٣٤]

تمكث المرأة هذه المدة لا تمس طيباً ، ولا تلبس الملابس الزاهية ، ولا تسمح لأحد أن يخطبها لنفسه حتي تنقضي عدتها ، لقوله تعالى في الآية السابقة : ﴿ فَإِذَا بَلَغَ أَجَلُهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ [البقرة: ٢٣٤]
وقد جعل الله عدة المتوفى عنها زوجها أربعة أشهر وعشراً وفاءً لزوجها الذي فارقتها بغير إرادته ، وهى المدة التى نفخت فيه روحه وهو فى بطن أمه ، فلو كانت عدتها كعدة المطلقات ما كان هناك وفاء ظاهر من جهتها ، وهل يستوى من فارقتها بإرادته وهو كاره لها ، ومن فارقتها وهو لا يزال على عهده ووفائه لها .

❦ عدة الحامل المتوفى عنها زوجها ❦

من مات عنها زوجها وهى حامل تعتد بوضع الحمل لا بعدة الوفاة ، فإن وضعت حملها بعد الوفاة بساعة فقد حلت للأزواج .
والدليل على ذلك ما رواه البخارى ومسلم من أن سبيعة الأسلمية وضعت حملها بعد موت زوجها بأربعين ليلة فخطبت ، فأنكحها رسول الله ﷺ .

❦ حكم المرضع التى انقطع حيضها أثناء الرضاع ❦

والمرضع التى انقطع حيضها بسبب الرضاع تعتد بالأشهر ، على المشهور من أقوال الفقهاء ، تبدأ من زمن الطلاق .

فإن قضت بعد الطلاق ثلاثة أشهر حلت للأزواج .
وفى المسألة خلاف طويل بينته فى كتابى « الفقه الواضح » .



عدة المستحاضة



المستحاضة : هى المرأة التى يستمر خروج الدم من فرجها بسبب علة مرضية فى غير أيام حيضها ونفاسها .

هذا وقد اختلف الفقهاء فى عدتها .

والأصح ما ذهب إليه الإمام أبو حنيفة وهو : أن عدتها الأقراء إن تميزت لها ، وإن لم تميز لها فثلاثة أشهر^(١) .



الأمر بإحصاء العدة



قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ ﴾ [الطلاق : ١] .

أى : اضبطوها واحفظوها من وقت الطلاق ، والخطاب فى الآية للأزواج والزوجات ومن يعينهم الأمر .

وقد أمر الله الأزواج بإحصاء العدة ؛ لأن فى بعض النساء غفلة ، فربما لا تحفظ عدتها ، ولا تتمكن من ضبطها وإحصائها لجهلها بالحكم ، وأمرهم بإحصائها أيضاً ليعلم الرجل منهم متى يمسك ومتى يفارق ، وأمر الزوجات بإحصائها لتعلم كل واحدة منهن ما تستحقه من السكنى والنفقة من زوجها أثناء العدة ، ولتعلم الوقت الذى تحل فيه للأزواج ولا يكون لمطلقها عليها حق الرجعة .

ولإحصاء العدة فائدة أخرى غير ما ذكر بالنسبة لمن يريد خطبتها ، فإنه من المعلوم شرعاً أنه لا يجوز أن يتقدم رجل لخطبة امرأة وهى فى عدتها ، فإذا ما علم انقضاء عدتها حل له التقدم لخطبتها ، وعليه يكون داخلاً فى عداد المأمورين بالإحصاء تبعاً حتى يتمكن من تحرى الوقت الذى يباح له التقدم فيه للخطبة .

وهناك فائدة أخرى أجل وأعظم من ذلك كله تعود على الزوجين من وراء إحصاء العدة ، فكل يوم يمر ينذر به بقرب الأجل ، ويدفعه إلى البت فى أمر الطلاق الذى

(١) انظرى الجامع لأحكام القرآن ج ٣ ص ١٧٦٠ .

أوقعه عليها ، ويدعوه إلى التفكير العميق فى مصيره ومصيرها ، وما يترتب على الفراق من مضار ربما تتعدى نطاق الأسرة إلى الأقارب والأصهار وإلى المجتمع من حوله .

وأما الزوجة فإن إحصاءها لعدتها يجعلها على ذكر من هذا الرجل الذى طلقها ، فتذكر ما كان بينه وبينها من وفاق وما له عليها من حقوق وواجبات .

وتتحسس السبب الذى من أجله طلقها ، وتفكر بجذ فى مصيرها بعد بلوغ الأجل ، وما سوف يلحق بأولادها من ضياع فتثوب إلى رشدها وترجع عن غيها ، وتتدارك الخطر قبل وقوعه ، وتثنى زوجها عن عزمه بما لديها من وسائل ، فتعود الحياة بينهما صفواً كما كانت .

وهذا - لعمري - هو مقصود الشارع الحكيم .

❦ النهى عن إخراج المعتدات من بيوتهن ❦

يجب على من طلقت طلاقاً رجعيّاً أن تعتد فى بيت الزوجية ، ويحرم عليها الخروج منه أثناء العدة إلا لضرورة ، ولا يجوز للرجل إخراجها من بيتها إلا إن أتت بفاحشة مبينة .

قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تَخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ ﴾ [الطلاق : ١] .

والفاحشة المبينة معناها : الإيذاء الشديد ، فإذا صدر من الزوجة فى حال عدتها إيذاء شديد للزوج : أو لجيرانه أو أقاربه ، بلسانها أو بيدها - جاز له أن يخرجها من بيته اتقاءً لشرها ، لتكمل عدتها فى بيت أبيها أو فى بيت آخر تأمن فيه على نفسها وعرضها ، فلا ضرر ولا ضرار .

وكذلك المطلقة طلاقاً بائناً بينونة صغرى^(١) يجب عليها أن تعتد فى بيت زوجها عند أكثر الفقهاء .

(١) البينة الصغرى هى التى يكون لزوجها الحق فى نكاحها بعقد ومهر جديدين ، كالتى طلقها القاضى عليه لوجود الضرر ، أو اتفقت نفسها منه ، بخلاف البينة الكبرى فإنه لا يكون له الحق فى نكاحها إلا بعد أن تنكح زوجاً غيره ، ثم يطلقها بإرادته بعد أن يذوق عسلها وتذوق عسله .

لقلوه تعالى : ﴿ لا تخرجوهن من بيوتهن ﴾ ، ولقلوه جل شأنه : ﴿أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ﴾ .

والمتوفى عنها زوجها كذلك يجب عليها أن تعتد فى بيت زوجها ، ولا تخرج منه الا بعد انقضاء عدتها .

الحكمة فى النهى عن إخراج المعتدات من بيوتهن :

فى نهى القرآن الكريم الرجال عن إخراج المعتدات من بيوت الزوجية ونهيه إياهن عن الخروج - تكريم لهن وصيانة لأعراضهن ، وإظهار لهن بمظهر الوفاء لأزواجهن . وذلك بأن المعتدة إما أن تكون مطلقة طلاقاً رجعياً ، وإما أن تكون مطلقة طلاقاً بائناً ، وإما أن تكون قد مات عنها زوجها .

فإن كانت معتدة من طلاق رجعى فإن عدم خروجها من بيت الزوجية عقب طلاقها يدل على تشبثها ببيتها وتمسكها بزوها ، واحترامها لسابق علاقتها به ، واعتزازها بما كانت معه من حسن الذكرى وحلو العشرة .

وكان ذلك أدعى لمرضاته وحمله على مراجعتها ، فقد يرى منها وهى معه فى بيته ما يعجبه ويسره ، وقد يعاتبها أو تعاتبه فيعتذر لها ، أو تعتذر له ، فيحل الوفاق محل الشقاق .

وهذا ما يعنيه الله تعالى بقوله : ﴿ لا تدرى لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً ﴾ والأمر الذى يحدثه الله جل شأنه هو الوفاق والرجعة ، باتفاق جمهور المفسرين .

فإن كانت معتدة من طلاق بائن كان مكثها فى بيت الزوجية مكافأة لها على ما أسلفت فى بعض أيام زوجيتها من طيب المعاملة وتعويضاً لها عما أصابها من أضرار البينونة .

ذلك بأن الله أوجب على مطلقها أن يقيها فى بيته بمعزل عنه حتى تجمع أمرها على شكل الحياة التى تستأنفها مع غيره بعد أن أفقدتها البينونة أملها فى الرجعة .

أما إن كانت معتدة من وفاة زوجها كان مكثها فى بيت الزوجية أقل ما تستطيع تقديمه للتدليل على وفائها لعشيرها الراحل عنها ، ومن ثم أمرت بالحداد بوصفه

مظهراً من مظاهر الوفاء ، وببيت الزوجية عادة أكثر إلحاحاً على المرأة بذكرياته ، ومذكراً لها بواجب الوفاء عليها .

كما أن ملازمتها لبيت الزوجية يعينها على الاحتفاظ بعلاقتها مع أرحام زوجها وذوى قرباه ، وكثيراً ما تربطها بهم روابط لا تنفك غراها أمداً طويلاً ، فهي فى حاجة إلى مصافاتهم وحسن الصلة بهم ، ولا يتم لها ذلك على الوجه الأكمل إذا اعتدت خارج بيت زوجها .

جواز خروج المعتدة لحاجة :

والنهي عن إخراج المعتدة من بيتها أو خروجها من تلقاء نفسها ليس فى جميع الأحوال ، فهناك ضرورات تختم عليها الخروج ، والضرورات تبیح المحظورات ، فإن دعت الضرورة إلى خروجها فلا بأس أن تخرج ثم تعود بعد قضاء حاجتها .

فقد روى مسلم وأحمد وأبو داود وابن ماجه والنسائى عن جابر - رضى الله عنه - قال : « طَلَّقَتْ خَالَتِي ثَلَاثًا فَخَرَجْتَ تَجْزِ نَخْلًا لَهَا ، فَلَقِيَهَا رَجُلٌ فَهَاجَهَا ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ .

فَقَالَ : « اُخْرِجِي فَجْزِي نَخْلَكَ ، لَعَلَّكَ أَنْ تَصْدُقِي أَوْ تَفْعَلِي خَيْرًا » .

فَظَاهَرَ إِذْنَهُ ﷺ لَهَا بِالْخُرُوجِ لِحِزِّ النَّخْلِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا يَجُوزُ لَهَا الْخُرُوجُ لِتِلْكَ الْحَاجَةِ وَمَا يَشَابُهَا بِالْقِيَاسِ .

وذهب الثورى والليث ومالك والشافعى وأحمد إلى أنه يجوز لها الخروج فى النهار مطلقاً ، تمسكاً بهذا الحديث ، إذ قالوا : ليس فيه ما يدل على اعتبار الحاجة والضرورة ، بل غايته أن يكون الخروج لقربة من القرب ، كصلة الرحم أو التصديق على الفقراء والمساكين ، كما يدل على ذلك آخر الحديث .

❦ لا عدة على من طلقت قبل الدخول ❦

إن طلقت المرأة قبل الدخول بها جاز لها أن تتزوج عقب الطلاق مباشرة ، ولا عدة عليها .

لقوله تعالى في سورة الأحزاب : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمَنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا فَمَعَهُنَّ وَسِرْحُونَهُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا ﴾ [الأحزاب : ٤٩] .

ومعنى قوله تعالى : ﴿ فمعهن ﴾ : ادفعا لهن متعة إن لم تكونوا قد فرضتم لهن فريضة .

لقوله تعالى في سورة البقرة : ﴿ لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتَعُوهُنَّ عَلَى الْمَوْسِعِ قَدَرَهُ وَعَلَى الْمُقْتَرِ قَدَرَهُ مَتَاعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ ﴾ [البقرة : ٢٣٦] .

ومعنى قوله تعالى : ﴿ وسرحوهن سراحاً جميلاً ﴾ : أى وطلقوهن إن أردتم ذلك طلاقاً لا مضارة فيه .

❦ نفقة المعتدات ❦

اتفق الفقهاء على وجوب السكنى والنفقة للمعتدة من طلاق رجعى ، والحامل حتى تضع حملها ، سواء كانت مطلقة طلاقاً رجعياً أم بائناً ، أم كانت حاملاً قد توفى عنها زوجها .

لقوله تعالى : ﴿ أَسْكُنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ وَلَا تُضَارُوهُنَّ لِتُضَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٌ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ [الطلاق : ٦] .

واختلفوا فى المبتوتة - وهى المطلقة ثلاثاً - على ثلاثة أقوال :

(أ) لها السكنى ولا نفقة لها ؛ لأن الآية أمرت بالسكنى ولم تأمر بالنفقة وهو قول المالكية والشافعية .

(ب) لا مسكن لها ولا نفقة .

لحديث فاطمة بنت قيس المروى فى الصحيحين أنها قالت : « طلقنى زوجى ثلاثاً على عهد رسول الله ﷺ فلم يجعل لى نفقة ولا مسكن » .

وفى بعض الروايات أن رسول الله ﷺ قال : « إنما السكنى والنفقة لمن لزوجها عليها الرجعة » .

وروى أحمد وأبو داود والنسائى : أنه قال لها رسول الله ﷺ : « لا نفقة لك إلا أن تكونى حاملاً » .

وهو قول الحنابلة وجماعة من فقهاء السلف والخلف .

(ج) ويرى الحنفية أن لها السكنى والنفقة كالرجعية والحامل ؛ لأن النفقة تتبع السكنى ، فحيث وجبت السكنى وجبت النفقة .

